

انشاء مرائب جديدة في واسط



جاسم الحلفي

مخاطر تهديد الحقوق المدنية والسياسية

الضغوطات على الحريات السياسية والمدنية موضوعة لا ينبغي السكوت عنها في كل الأحوال، فهي تقع ضمن الحقوق الأساسية للمواطن التي كفلها الدستور العراقي. فقد كان تعييبها من قبل أنظمة القمع والاستبداد التي تسلطت على رقاب العراقيين سابقا، سببا من بين أسباب أخرى، لرفض المواطنين لتلك الأنظمة ومعارضتها، لهذا عدت مصادرة الحقوق السياسية والمدنية، احد مفاعيل تقويض الأنظمة المستبدة وإنهائها. ويبدو ان هناك ثمة حاجة لرسم خطوط حمراء واضحة تكون بمثابة سد منيع أمام أي اعتداء على هذه الحقوق مهما بدا طفيفا، وبغض النظر عن الأسباب والتبريرات والظروف.

ان عجز الحكومات المتعاقبة عن تنفيذ برامجها، وتحقيق وعدها في مكافحة الأمية وتطوير التعليم وتحسين المناهج، وتأمين السكن اللائق، وتوفير فرص العمل، وتقديم الخدمات للمواطنين، لا يمكن تبريرة بأي حال من الأحوال. انما المطلوب، بدلا عن ذلك، الاعتراف بالتقصير وتبيان الأسباب وتوضيح ذلك بكل شفافية. اما منع وجهات النظر الأخرى من تحشيد الرأي العام من اجل ممارسة دوره السياسي والمدني، هو في واقع الأمر اعتداء على الحقوق المدنية والسياسية للمواطن، مما يعد انتهاكا غير مسبوق للدستور. ثم انه ليس من الصحيح عدم فسح المجال للتظاهر والاحتجاج بحجة الوضع الأمني، والصحيح هو منح التراخيص وتسهيل انطلاق الفعاليات وتأمين حمايتها. وهذا امر ممكن التحقيق حيث سبق وان تمكنت الأجهزة الأمنية من تأمين إقامة الشعائر الدينية، التي اشترك فيها الملايين من المواطنين، حسب بيانات الأجهزة الأمنية المختصة، لذا وبهذا المعنى أنها تستطيع ان تؤمن حماية الفعاليات الاحتجاجية التي تقام في المحافظات.

ان أعرب ما في وضع بلدنا هو انه بدلا من تطوير الديمقراطية وتأمين مشاركة المواطنين وتفعيلها، وتنمية قدراتهم في ممارستها وتعليمهم أصولها، وتأييل المؤسسات المعنية لاحترام قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، بدلا عن ذلك نسمع خطابات تتحدث بلهجة يفترض ان مفرداتها رحلت مع رحيل النظام الدكتاتوري.

فالمواطن الذي عتمت إمامه رؤية أفق تشكيل حكومة تضع همومه واحتياجاته في أولوياتها، ضاق ذرعا بالتدهور الأمني وانقطاع الكهرباء وتدهور الخدمات بمختلف أنواعها، هذا المواطن الذي عانى الأمرين، وعاش الحرمان وذاق مرارات القمع والحروب والاحتلال والإرهاب والعنف الطائفي و المنع والإذلال لا يمكن له ان يسكت، ولا يتقبل، ببسرة، التراجع الكبير عن احترام الباب الثاني من الدستور العراقي الخاص بالحريات، هذا الباب الذي لا خلافات عليه في مناهج التعديلات الدستورية، بل هناك من يعمل على تعزيزه أكثر باتجاه توسيع الحريات وتعميق الحقوق.

من جهة أخرى فان محاولات منع الناس من التعبير عن ما يجيش في خواطرهم، وإحباط محاولاتهم في المشاركة السياسية، عبر تنظيم فعاليات احتجاجية، هي محاولات ستلاقي الفشل المحتوم، فتجربة شعبنا، كما هي تجارب الشعوب الأخرى في مختلف مناطق العالم، تؤكد ان حقوق الناس لا يوقفها الضغط والقمع بل على العكس، قد تسهم تلك الضغوطات في توسيع قاعدة المطالبين بتلك الحقوق وتقليص قاعدة السلطة التنفيذية.

ان الصحيح هو اطلاق منح التراخيص لتسيير المظاهرات وتأمين حمايتها، والاستماع الى مطالبها، لتأكيد صدقيته ادعاء الحرص على الديمقراطية وحقوق الإنسان. وهذا ما سيجنب البلاد ما قد يحدث من اشتباكات، تسببها الانفجارات وانفلاتها، ويحيط في الوقت ذاته محاولات البيض لتجسير الفعاليات واستغلالها لأجندة خاصة. فالمظاهرات ليست هي المشكلة بل المشكلة تكمن في عدم الاستجابة لمطالب المتظاهرين.



■ الكوت/المناصرة/عامر ناجي حسين
اعلن قسم الشركة العامة لإدارة النقل الخاص في محافظة واسط عن وضع التصاميم الخاصة بإنشاء أربعة مرائب جديدة في المحافظة. وفي تصريح لـ(المناصرة) قال رياض حسين مدير قسم النقل الخاص في واسط ان المرائب الأربعة جاء اقرار تنفيذها من قبل الهيئة العامة لإدارة النقل الخاص في وزارة النقل لغرض تطوير النقل البري في المحافظة.

واضاف تتوزع المرائب الجديدة بواقع مرآب واحد في كل من اقصية الكوت والنعمانية والعزبية وناحية الزبيدية . و ان المرائب الأربعة سيتم تنفيذها خلال العام القادم على نفقة الهيئة العامة للنقل الخاص. وأشار الى ان المرآب الذي سيتم انشاؤه في الكوت سيكون مخصصا لنقل المواطنين من وإلى المحافظات الجنوبية على ان يخصص المرآب الحالي لأغراض النقل من وإلى المحافظات الواقعة شمال محافظة واسط.

واضاف خصصت مديرية البلدية 35 دونما من الاراضي الواقعة مقابل مستشفى الكرامة التعليمي في الكوت لأغراض انشاء المرآب الموحد الذي سيحمل اسم المرآب الجنوبي نسبة الى المحافظات الجنوبية وان شهر حزيران من العام القادم سيشهد الانتهاء من تنفيذ.

وتابع قائلا ان الانتهاء من انشاء المرائب الأربعة سيضفي لمسة حضارية على مدن واسط الى جانب تحقيق الهدف الأهم من انشائها متمثلا بفك الاختناقات المرورية الحاصلة نتيجة عدم استيعاب المرائب الحالية لاعداد السيارات المتزايد. يذكر ان محافظة واسط تضم 16 مرآب للتنقل بين مدن المحافظة والمحافظات الأخرى و18 مرآب للتنقل بين المناطق الداخلية في مدن المحافظة.

20 مليون لغم في العراق وضحاياها بارتفاع مطرد



■ البصرة - وكالات

يبلغ عدد الألغام الموجودة في العراق، بحسب احصاءات غير رسمية مليون لغم، ومازال ضحايا هذه الألغام في ارتفاع مطرد، بحسب نائب مدير المركز الإقليمي لمكافحة الألغام في البصرة. ويقول جيلان سالم بصوت يخنقه الحزن والقلق، حسب احصاءات متواترة فسان في العراق نحو 20 مليون لغم، وليس هناك جهد مقابل هذا العدد الهائل من الألغام، والجهد المبذول لا يعالج أكثر من 10% من المشكلة.

ويوضح سالم أنه في البصرة تكثر حقول الألغام والمخلفات الحربية في غربها وخصوصا على الحدود السعودية الكويتية العراقية، إذ كانت ميدانا لحربين في عامي 1991 و2003.

ويبين أنها مشكلة عويصة، وتحتاج زمنا أطول بكثير من الذي حددته معاهدة اسوا، التي تلزم العراق بالتخلص من حقول الألغام على أراضيه في عام 2018، لأن هذه الحقول كثيرة جدا وفي مناطق متفرقة ومبعثرة، فضلا عن عدم وجود خرائط لها.

ويضيف ان دور المركز الإقليمي هو إشراف ومراقبة، فالمنظمات العاملة تأخذ تفويضا من وزارة البيئة، وهناك مذكرات تفاهم من الدفاع والداخلية.

ويشير سالم الى أن من المنظمات العاملة في البصرة لإزالة الألغام المنظمة الدنماركية، والمنظمة العراقية أنكو، فضلا عن شركات تعمل وفق مبدأ المقاولات مع الشركات النفطية الأجنبية التي فازت بعقود التراخيص، كشركة الخليج العربي التي تعمل مع برتش بترولوم والصفقة، وشركة جيكور وغيرها.

ويتابع قائلا إن منظمة الرافدين، وهي إحدى المنظمات الإنسانية، قد توقفت عن العمل حاليا، وأعيد هيكلتها بسبب غياب التمويل.

وعن المساحات التي تمكنت هذه المنظمات والشركات من تنظيفها، يقول سالم إن منظمة الرافدين استطاعت تنظيف 253598 كم، وأنكو العراقية تمكنت من تنظيف مليوناً و79516، والمجموعة الدنماركية 966175 مترا مربعا، ووزارة الدفاع تمكنت من تنظيف 44835500 متر من الألغام والمخلفات الحربية.

من جهته، يقول عقيل إبراهيم الخالدي مدير شركة الخليج لإزالة الألغام علنا مع شركة نفط الجنوب في إزالة الألغام، والآن نعمل مع شركة بي بي، واستطعنا تنظيف تسعة ملايين متر في الرميثة الشمالية، إذ لدينا 14 فريقا، كل فريق مكون من أربعة أشخاص، أي لدينا 140 باحثا عن الألغام.

ويوضح الخالدي أن كادرنا من الضباط السابقين المدربين، الذين دخلوا دورات في الهندسة العسكرية سابقا، والآن دخلوا دورات تطويرية وفق السياقات المتبعة في إزالة الألغام.

في حين يقول رئيس المجلس البلدي في شط العرب عبد المطلب عبد الدايم (شرقي البصرة) إن نحو 20 % من سكان قرية جرف الملح هم من ضحايا الألغام وأن عدد الضحايا يتجاوز الـ400 شخص من مجموع 2500، أغلبهم من النساء والأطفال. ويوضح عبد الدايم أن منطقة شرق البصرة منطقة متاخمة للحدود الإيرانية، وكانت مسرحا لمعارك ضارية خلال ثماني سنوات، وبعد أن انتهت عمليات الكر والفر بين الطرفين، زرعت آلاف الحقول بالألغام، وظلت إلى الآن خطرا يهدد من يعيش في هذه المناطق.

ويضيف أن أغلب ضحايا حقول الألغام حاليا هم من الرعاة وغالبا ما يكونون من الفتيان أو الفتيات أو النساء، إذ أن سكان قضاء شط العرب يعتمدون على الزراعة والرعي.

يذكر أن العراق يشترك مع إيران بحدود يبلغ طولها نحو 1200 كم تمتد من جنوبيه إلى شماليه.

من جهته، يقول الدكتور كمال يعقوب مدير مركز الأطراف الاصطناعية في البصرة إن مركزه تأسس عام 1995 وهو عيادة عن مركز صحي

لخدمة ضحايا الألغام، وهو غير مجهز بالمعدات اللازمة. ويوضح يعقوب أن معدل انتاج المركز من 50 إلى 60 طرفا شهريا، وعدد المراجعين من 50 إلى 60 مراجعا شهريا، ونسبة ضحايا الألغام منهم نحو 70%.

المخلفات الحربية والألغام في مختلف مدن العراق. والمركز هو الوحيد في المنطقة الجنوبية البصرة، المثني، ذي قار، ميسان، مشيرا إلى أن "زخما كبيرا يقع عليه، إذ تصل نسبة المنتظرين إلى 600 شخص.

يشار إلى أن دائرة شؤون الألغام التابعة لوزارة البيئة منحت نهاية 2009 الماضي تفويضا رسميا لأربع شركات محلية لرفع وإزالة المخلفات الحربية والألغام في مختلف مدن العراق.

بينما يقول أياد جري نائب رئيس منظمة إزالة الألغام واحياء الأرض في منطقة شط العرب شرق البصرة ان حالات تسجيل ضحايا الألغام بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي، لكن ذروتها كانت في الأعوام التي تلت 1991، إذ أعلنت الحكومة عن شرانها للمخلفات الحربية من المواطنين.

ويوضح أنه في عام 1997 بسبب شدة الحصار وعدم وجود فرص عمل اضطر الناس للعمل في المهون الخطرة، وفي عام 2003 بسبب رفع الطوق الأمني عن مختلف مدن العراق.

السابق دخلت منظمات إنسانية للبحث عن الألغام. ويبين جري أن من ضمن هذه المنظمات المنظمة الدنماركية ومنظمة الرافدين الإنسانية، إذ قامت بتنظيف مساحات محدودة من الألغام، أما الآن فقد انخفضت عمليات البحث إلى نحو 70 % وهي في انخفاض مطرد.

ويضيف أن الدولة لا تمد يد العون، والمنظمات الإنسانية تستغرق دراساتها سنوات لكي تبدأ مشاركتها الفعلية.

بحفر الآبار القريبة من حقول الألغام.